

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١٩٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعارة مستشار مساعد لمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، والقواعد الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الأستاذ عبد المنعم يونس عمارة ، المستشار المساعد لمجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً لشركة البترول الوطنية ببلولة الكويت لمدة سنة ، تبدأ من تاريخ مغادرته أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإطارة على أن يعامل ماليا طبقاً لنص البند السابع من القواعد المالية للوظفين المعازين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١٩٨ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعارة نائب مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الأستاذ نايل محمد البابلي النائب بمجلس الدولة للإشراف على إدارة الشئون القانونية بهيئة البريد لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها ، على أن تشغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإطارة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١٩٩ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعارة مستشار بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٩ ، والقواعد الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الأستاذ مصطفى كمال إبراهيم ، المستشار بمجلس الدولة للعمل بوزارة البترول لليلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ مغادرته أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإطارة ، على أن يعامل ماليا طبقاً لنص البند الأول من القواعد المالية للوظفين المعازين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر